



النائب المصري:
يد "حماس"
ما زالت ممدودة
للمصالحة

الخميس

13 ربيع الأول 1437 هـ - 24 ديسمبر / كانون الأول 2015 م

السنة الثامنة - العدد (178)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

اللجنة القانونية تعقد ورشة عمل وتناقش مشكلات الصياغة التشريعية

عقدت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي ورشة عمل حول إشكاليات صياغة القوانين والتشريعات القانونية، بحضور رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، ومشاركة عدد من المستشارين القانونيين بالتشريعي، بالإضافة لموظفي ديوان الفتوى والتشريع، ومستشارين قانونيين بوزارة الداخلية، ومجلس الوزراء. واستضافت الورشة خبير القانون والشؤون البرلمانية بجامعة القاهرة د. على الصاوي الذي قدم وجهة نظر قانونية حول صياغة القوانين والتشريعات،

07 <<<

د. بحر: إغلاق المعبر والقناة المائية لهما تداعيات خطيرة التشريعي يدعو السلطات المصرية لفتح المعبر على مدار الساعة

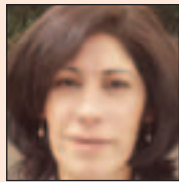
5-4 <<<



جانب من جلسة المجلس التشريعي التي ناقشت إغلاق معبر رفح، وفي الصورة الاطار د. بحر لدى ترأسه للجلسة

03 <<<

**النائب جرار : اعتقال
سياسي وأنشطتي شرعية**



03 <<<

**النائب قرعاوي: لا فرق بين
اعتقالات الاحتلال والسلطة**



02 <<<

**النائب الأشقر: التعديل
الوزاري غير شرعي**



في الذكرى الـ 28 لانطلاقتها .. د. بحر: حماس ليست في جيب أحد وسلاحها موجه نحو الاحتلال

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن سلاح حركة حماس موجه فقط نحو الاحتلال وهو مسخر لتحرير القدس، وصرح بحر بمناسبة الذكرى الـ 28 لانطلاقة حماس قائلاً: "حماس ليست في جيب أحد ولا تعمل لحساب أحد بل تعمل في سبيل تحرير الأوطان والمقدسات وعلى الأمة أن تقف بجانبها مادياً وسياسياً وعسكرياً ومعنوياً وإنسانياً". وأشار إلى أن حماس منذ انطلاقتها أوجدت مشروعاً متكاملًا للمقاومة والجهاد وصاغت رؤية استراتيجية واضحة لإدارة الصراع مع

02 <<<

ورشة عمل توصي بتشكيل لجنة وطنية موسعة لإدارة ملف الصحة

خليل شقفة. بدوره افتتح النائب جمال نصر الورشة مبيناً هدفها المتمثل بمناقشة أزمة وزارة الصحة المتفاقمة وسبل علاجها، مؤكداً على خطورة الانعكاسات السلبية اللازمة، آملاً أن يتم في ختام اللقاء تشكيل خلية أزمة للمتابعة وإيجاد الحلول المناسبة. من جهته استعرض وكيل وزارة الصحة يوسف أبو الريش مشكلات وزارته مشيراً إلى أن معظم حكومات العالم تعتبر وزارات الصحة عبئاً عليها، وتسعى لأن تكون وزارة الصحة منظم للخدمات وليس مقمداً لها.

07 <<<

عقدت لجنتي الموازنة والشؤون المالية، والاقتصادية بالمجلس التشريعي ورشة عمل حول أزمة وزارة الصحة وسبل علاجها بحضور رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، ورئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصر، وبمشاركة النواب عبد الرحمن الجمل، وخميس النجار، بالإضافة لأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، وبمشاركة رئيس هيئة الزكاة الفلسطينية علاء الرفاتي، ووكيل وزارة التخطيط إبراهيم جابر، ووكيل وزارة الصحة يوسف أبو الريش، ومدير عام الموازنة في وزارة المالية

التشريعي يدعو "التحالف الإسلامي" لمواجهة الإرهاب الصهيوني ويؤكد أن سياسة الاغتيالات تزيد المقاومة قوة ومضاءً

مؤتمر صحفي في الأول من شهر إبريل عام 2009م، وذلك لمواقفه النضالية البطولية، حيث تم تسليمه جواز سفر فلسطيني موقعاً من الشهيد النائب سعيد صيام وزير الداخلية الفلسطينية في ذلك الحين.

ودعا بحر كل قوى المقاومة في الأمة للتوحد والوقوف صفاً واحداً في وجه الإرهاب الصهيوني، والعمل على إعادة ترتيب الأوراق وتجميع الصفوف وتنسيق المواقف بما يخدم وحدة الهدف والمعركة والمصير المشترك في وجه الكيان الصهيوني وإرهابه البشع ومخططاته العنصرية على أرضنا الفلسطينية وفي عموم ساحتنا العربية والإسلامية

وسام فخر لكل أحرار الأمة ومقاوميهما الأبطال الذين استأسدوا في رفع راية المقاومة في وجه الكيان الصهيوني، مشدداً على أن عمليات الاغتيال ضد قادة وكوادر المقاومة من قبل الاحتلال الصهيوني في أي مكان لا تضعفها أو ترهق عزيمتها بل تزيدها قوة وإباءً ومضاءً وإصراراً على المضي في طريق المقاومة مهما بلغت التضحيات.

وندد بالخطوة الصهيونية في الأراضي العربية، مطالباً الدول العربية والإسلامية بالتصدي للإرهاب الصهيوني.

ولفت بحر إلى أن المجلس التشريعي قام بتكريم المناضل اللبناني وعميد الأسرى العرب المحرر سمير القنطار من خلال

غدة سرطانية في جسد الأمة العربية والإسلامية، ما يستوجب منها سرعة التداعي والتكاتف لمواجهة هذا الخطر الداهم الذي يهدد حاضرها ومستقبلها ويحتل قلبها النابض وقبلتها الأولى.

سياسة الاغتيالات

وفي سياق منفصل أدان د. بحر عملية اغتيال المناضل اللبناني الشهيد سمير القنطار، واصفاً إياها بالعملية الجبانة التي تدل على طبيعة العقيلة الصهيونية التي يعيش فيها الإرهاب والقتل وسفك الدماء.

وأكد بحر في بيان صحفي أصدره عشية اغتيال القنطار أن عملية اغتياله شكلت

دعاً أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب لوقف جادة وموقف حقيقي في مواجهة الإرهاب الصهيوني. وأكد بحر في رسالة أبقى بها مؤخرًا إلى التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب، أن محاربة الإجرام والإرهاب الصهيوني ينبغي أن تحتل رأس سلم أولويات الدول العربية والإسلامية، مشدداً على ضرورة التصدي الحازم والتدخل العاجل لوقف الإرهاب الصهيوني الذي ينشر القتل والدمار والخراب ويهود الأرض والمقدسات في عموم أرضنا الفلسطينية المقدسة.

وأشار بحر إلى أن الكيان الصهيوني يشكل

في الذكر الـ 28 لانطلاقتها

د. بحر: حماس عززت روح المقاومة وأعادت الثقة في نفوس الأمة



الجيش الذي لا يقهر بل وأذلته ومرغت أنفه في التراب خاصة في انتفاضة القدس المباركة حيث رأى العالم الجندي الصهيوني بكامل عدته وعتاده وهو يجري أمام شاب مقدسي يحمل سكيناً فكيف لو كان يحمل رشاشاً.

ولفت إلى أن حماس عززت روح المقاومة وإعادة الثقة في نفوس الأمة وبثت الأمل في الأجيال، وتابع: "العمليات الاستشهادية وصواريخ القسام حققت توازن الرعب في غياب توازن القوى التي يملكها العدو الصهيوني، والمقاومة هي التي أجبرت شارون على الإعلان من جانب واحد عن الانسحاب من قطاع غزة تحت نيران المقاومة وصواريخها والتي شكلت حالة الرعب داخل الكيان".

ضوء رؤية حماس الواعية لحقيقة أبعاد الصراع مع اليهود كونه صراعاً حضارياً عقدياً فهو صراع بين مشروعين، المشروع الغربي الاستعماري والذي قام بزرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية والإسلامية في فلسطين، وأما المشروع الثاني فهو يمثل المشروع العربي الإسلامي الذي يسعى للتحرير مع مواصلة طريق الجهاد نحو كنس هذا الاحتلال.

وأكد أن حركة حماس منذ انطلاقتها قاومت الكيان الصهيوني وعملت على استنزاف طاقاته وكشف عورته أمام العالم كله الأمر الذي أدى إلى إخفاقه وإرباكه وخلخله صفوفه وزرع الرعب والخوف بين جنده وشعبه، وقهرت

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن سلاح حركة حماس موجه فقط نحو الاحتلال وهو مسخر لتحرير القدس، وصرح بحر بمناسبة الذكر الـ 28 لانطلاقة حماس قائلاً: "حماس ليست في جيب أحد ولا تعمل لحساب أحد بل تعمل في سبيل تحرير الأوطان والمقدسات وعلى الأمة أن تقف بجانبها مادياً وسياسياً وعسكرياً ومعنوياً وإنسانياً".

وأشار إلى أن حماس منذ انطلاقتها أوجدت مشروعاً متكاملًا للمقاومة والجهاد وصاغت رؤية استراتيجية واضحة لإدارة الصراع مع الكيان الصهيوني المسخ حيث ارتكز هذا المشروع على

النائب الأشقر:

الحكومة الحالية حكومة

أمر واقع



أكد النائب في المجلس التشريعي إسماعيل الأشقر أن إجراء أبو مازن الأخير والذي أقدم فيه على تعديل وزاري على الحكومة هو أمر غير شرعي ولا قانوني، وتصرف ليس وطني، موضحاً بأن عباس يضرب بعرض الحائط كل التوافقات الوطنية والنظم والقانون الأساسي الفلسطيني. أوضح النائب الأشقر في تصريح صحفي أن الأصل من السيد محمود عباس تطبيق التوافقات الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها اتفاق القاهرة

رزمة واحدة وتطبيق القانون الأساسي وعرض الحكومة على المجلس التشريعي لتتال الثقة، موضحاً بأن عباس يشكل خطراً على الشعب الفلسطيني بتصرفاته السياسية غير المحسوبة.

وبين الأشقر بأن هذا التعديل هو مخالفة صريحة للقانون الأساسي الفلسطيني الذي لا يعطي السيد عباس ولا أي حكومة الحق أن تمارس صلاحياتها دون أن تأخذ الثقة من المجلس التشريعي، مضيفاً بأن هذه الحكومة غير قانونية ولا وطنية بل حكومة أمر واقع فرضت على شعبنا الفلسطيني فرضاً.

وأشار لأن حركة فتح ليست معينة بالمصالحة لا من قريب ولا من بعيد ولا تعمل من أجل تحقيقها، وقال: "لم تلتزم فتح بأي من الالتزامات التي تم التوافق عليها وطنياً في اتفاق 2005 ووثيقة الوفاق الوطني عام 2006 واتفاق مكة 2007 واتفاق القاهرة 2011 وأخيراً اتفاق الشاطئ".

وحمل النائب الأشقر حركة فتح وعلى رأسها محمود عباس كامل المسؤولية عن الاخفاق الوطني في الانتهاء من الانقسام الداخلي، موضحاً بأن حركة فتح تريد إدامة الانقسام لخدمة أجندتها الخاصة.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

سيحفر الاحتلال قبره بيده؟!

من جديد، يكشف الاحتلال الصهيوني عن أنيابه، ويبارز بفجوره وعربدته وإجرامه وأرهابه ضد أبناء شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية وسط تواطؤ إقليمي ودولي مريب. فها هو يطلق التهديدات الرعناء ضد قادة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في ذات الوقت الذي أقدم فيه على اغتيال المناضل اللبناني سمير القنطار في غارة على مبنى في دمشق. ولا يخفى على أحد أن الصراعات العربية الداخلية قد فعلت فعلها لدى الكيان الصهيوني لجهة اجترار الجرأة الطاغية والعريضة الكبيرة التي مكنته من ضرب واستهداف إحدى العواصم العربية دون أي تبعات أو رد فعل حقيقي. إن العبرة الأهم التي يجب على قيادة الاحتلال استخلاصها من وراء الحروب وكافة أشكال العدوان والاعتقالات التي استخدم فيها كامل قوته وعدته العسكرية الغاشمة، تكمن في استحالة كسر إرادة شعبنا ومقاومتنا وحملها على التنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية، أو دفعها للتكبد عن مسار المقاومة والتحرر الوطني مهما بلغت الآلام والمعاناة والتضحيات.

وكما فشل العدو الصهيوني في كل أشكال العدوان والتصيد والاعتقالات السابقة سيكون مصيره الفشل في سياق أي تصعيد قادم بإذن الله، ولن يتجرع، حين يفكر بأي حماقة جديدة ضد شعبنا ومقاومتنا، إلا مرارة الخسارة الكاملة والخذلان التام. يخطئ العدو حين يعتقد أنه قادر على فرض إرادته بالقوة الغاشمة أو بامتلاك جعجة التهديد والوعيد بين الحين والآخر، فالدماء الفلسطينية التي ما فتئت تراق في ميادين الشرف والبطولة في إطار انتفاضة القدس لا تكسرهما أو تفتت في عضدها هذه التهديدات الجوفاء بقدر ما تزيدها قوة على قوتها، وثباتاً على ثبات، وصموداً فوق صمود، وتجعلنا أكثر إصراراً على التمسك بحقنا في المقاومة حتى النصر والتحرير، وأكثر تمسكاً بحقوقنا المشروعة وثوابتنا الوطنية غير القابلة للمساومة أو التفريط في أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف. ينبغي أن يتذكر العدو الصهيوني على الدوام أن الحروب وكافة جولات التصعيد المنصرمة قد أذهبت عهد العريضة المفتوحة والقدرة على فرض أجندة البطش والعدوان، وأن قوى المقاومة قد استخلصت عبر ودروس الماضي والحاضر، وأدارت الحروب ومعارك التصعيد سابقاً بجدارة وحكمة واقتدار، وتمكنت من إرباك ساسة العدو وإجبارهم على التعاطي مع منطق التهدة المتبادلة والمتزامنة غير الخاضعة للتفسير الصهيوني.

لقد أثبتت تجارب العدوان والتصعيد الماضية أن العدو الصهيوني لم يعد مطلق اليدين، وأن عدوانه له ثمن، وأن المرحلة الراهنة وأي مراحل قادمة لن تستنسخ يده الطولى التي بطشت بشعبنا فيما مضى، وأن إطلاق سيول التهديدات الفارغة لا يسمن ولا يغني من جوع. لذا، لا مفر من أن يعترف قادة الاحتلال بإفلاسهم العسكري والسياسي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، ولا يعمدوا إلى تفرغ مكبوتات حقدهم وقهرهم وإفلاسهم على أرض الضفة الغربية المجاهدة، ومحاولة المساس بأهلها الصامدين، كجزء من حالة التعويض والإسقاط النفسي الذي خلفته هزيمتهم واندحارهم في غزة الشماء، فالضفة الغراء لا تقل قوة وشكيلة وإباء عن غزة الصامدة، وما أحداث انتفاضة القدس التي تجري فصولها المدوية هذه الأيام عن قيادة الصهانية ببعيد.

إن الجهد المقاوم اليوم لا يمتطي الشعرات الرنانة التي تجلجل الأرض وتدوي في فضاء الناس والإعلام، وإنما يبدو في مستوى الإعداد العسكري الكبير الذي لا يدركه أحد، ولا يراه الناس عياناً إلا في قلب الميدان، متجسداً في البطولة الكبرى والثبات العظيم والصمود الرائع، ما أذهل الاحتلال وترك قاداته في حيرة لن يستفيقوا منها إلا بتحرير أرضنا ومقدساتنا بإذن الله.

ستبقى غزة الصامدة والضفة الغراء شامخة الهامة رغم أنف الصهانية الحاقدين.. وستبقى مقاومتنا الفلسطينية نبراساً لكل أبناء شعبنا في مسيرنا المبارك نحو النصر والتحرير والاستقلال.

النائب قراوي : الاعتقال السياسي لا يخدم سوى الاحتلال الصهيوني

النائب قراوي رسائل الى المسؤولين الفلسطينيين، مطالباً بإنهاء الاعتقال السياسي، قائلاً "أنصح المستوى السياسي الفلسطيني في الضفة بإنهاء هذا الملف بشكل نهائي، وإجبار الأجهزة الأمنية على وقف الاعتقالات السياسية"، مشيراً إلى أنها "لا تختلف عما يقوم به الاحتلال يومياً"، على حد قوله.

وكانت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية قد قامت مؤخراً باعتقال واستدعاء عشرات المواطنين من أبناء الضفة المحتلة، معظمهم من طلاب المعاهد والجامعات الفلسطينية، ومن بينهم الأسيرين المحررين من سجون الاحتلال حمزة وحازم قراوي، وهما نجلي النائب في المجلس التشريعي فتحي قراوي.



قال النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، فتحي قراوي، إن الاعتقالات التي تنفذها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في صفوف الشباب الفلسطينيين بالضفة الغربية، "لا تختلف عما يقوم به الاحتلال يومياً". وأكد قراوي في تصريحات صحفية أدلى بها لوسائل الإعلام يوم أمس الأول أن الاعتقال السياسي من المفترض أن يكون خلف ظهورنا، وذلك في ظل الأحداث المندلعة في الأراضي الفلسطينية والاحتجاجات والإعدامات اليومية من قبل الاحتلال.

وأشار لأن الاعتقال السياسي لا يخدم سوى الاحتلال، ورأى قراوي أن "من يقوم بهذه الاعتقالات يعتبر نفسه فوق القانون، ويبرر أفعاله بذرائع مختلفة"، مشدداً على أن "استمرارها سيؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباه، ووجه

النائب خالدة جرار : اعتقالي سياسي وأنشطتي شرعية

بإبعادها لمدة شهر إلى مدينة أريحا، لكنها رفضت الامتثال للقرار واعتصمت شهراً بمقر المجلس التشريعي بمدينة رام الله قبل أن يصدر أمر عسكري لاحق يلغي قرار الإبعاد.

وانتخبت خالدة جرار (50 عاماً) عضواً في المجلس التشريعي عن "الجبهة الشعبية" عام 2006، وسبق أن اعتقلت من قبل سلطات الاحتلال عام 1989.

وأصدرت محكمة إسرائيلية أمراً بسجن جرار لمدة 15 شهراً، ودفع غرامة مالية قدرها 10 آلاف شيكل أي ما يعادل (2600) دولار أمريكي. وأقدم جيش الاحتلال منذ العام 2006، على اعتقال

أكثر من ثلث نواب المجلس التشريعي الفلسطيني غالبيتهم نواب عن حركة حماس، ولا يزال خمسة نواب من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني يقبعون في سجون الاحتلال، هم: النائب مروان البرغوثي المحكوم بالسجن المؤبد خمس مرات وأربعون عاماً، وأمين عام "الجبهة الشعبية" أحمد سعدات المحكوم بالسجن 30 عاماً، إضافة إلى النائب عن محافظة الخليل المعتقل إدرياً محمد جمال الننتشة، والنائب خالدة جرار، علاوة على النائب الشيخ حسن يوسف الذي اعتقل في شهر تشرين أول، أكتوبر الماضي.



قالت النائب المختطفة لدى الاحتلال خالدة جرار، إن الزج بها في سجون الاحتلال الإسرائيلي هو "اعتقال سياسي" يعود إلى رغبة النظام القضائي الإسرائيلي في "كتم أي صوت يفضح انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي والقانون الإنساني".

ونقلت "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" عن جرار القابعة في سجن "هشارون"، ما مفاده بأن المحكمة الإسرائيلية رفضت طلب حصانتها، لكونها نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني وتتمتع بحصانة برلمانية، وفقاً لمبادئ القانون والأعراف الدولية.

وأضافت جرار: "لا أتوقع شيء من المحاكم العسكرية

ونعتنهنّ بـ "الإرهابيات"، كما لفتت إلى مضايقات تتعرّض لها الأسيرات، كتكبيد الأيدي والأرجل خلال زيارات الأهل، مشيرةً لأن الاحتلال ما زال يتحفظ على (42) أسيرة فلسطينية في سجنونه يقبعن في سجن "الدامون" و"هشارون".

يذكر أن قوات الاحتلال كانت قد اختطفت النائب جرار عضو المكتب السياسي لـ "الجبهة الشعبية" لتحرير فلسطين، من منزلها في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية المحتلة، بتاريخ 2 نيسان/ أبريل الماضي، سبق ذلك تسليم الاحتلال للنائب جرار، أمراً

الصهيونية فهي مهزلة ومسرحية كبيرة ولا يوجد ثقة بهم، ومنذ البداية كان اعتقال سياسي بحث، وكل التهم التي ألصقت بي هي تهم سخيفة وتتعلق بنشاطات شرعية وعمل اجتماعي وسياسي من موقعي كنائب في المجلس التشريعي".

وأشارت إلى انتهاكات الجسمية التي تعرّضت لها خلال نقلها من المحكمة في سجن "عوفر" إلى معتقل "هشارون"، حيث تم نقلها برفقة مجموعة من السجينات الإسرائيليات الجنائيات اللاتي وجّهن الشكاوى لها ولبقية الأسيرات الفلسطينيات،

التشريعي يتدارس أزمة معبر رفح ويدعو

الأشقر: إغلاق المعبر وخيمة على سكان القطاع

بحر: التشريعي يدعم أي مبادرة لفتح معبر رفح



افتتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة المجلس يوم أمس الأربعاء بالتأكيد على حجم الألم والمعاناة التي يكابدها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء الحصار واستمرار إغلاق معبر رفح البري، الذي أدى إلى تداعيات قاسية على حياة أبناء شعبنا، تنذر بكارثة صحية وبيئية وإنسانية كبرى في أقرب وقت.

وأشار للمناشدات التي وجهها التشريعي لكل الدول والجهات والمنظمات الإنسانية للعمل على فتح المعبر، داعياً كل الحريصين على إنفاذ القوانين والمواثيق الدولية والقيم والمبادئ الإنسانية، السعي لإنقاذ قطاع غزة من أزمته الإنسانية الراهنة قبل فوات الأوان.

وأشار بحر لأن إغلاق المعبر يعدّ في نتائجه وتداعياته الكارثية جريمة حرب وإبادة جماعية، مناشدًا الأشقاء المصريين لفتح معبر رفح فوراً دون أي قيود، والسماح بإدخال البضائع دون أي عراقيل، والتوقف الفوري عن أعمال القناة المائية التي تهدد مدينة رفح بكاملها.

ودعا البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والاتحادات العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية، للتحرك في اتجاه مواجهة الحصار المفروض على غزة، قانونياً وإنسانياً وأخلاقياً، ووضع الكارثة المحدقة بأبناء شعبنا في غزة على سلم أولويات هذه البرلمانات والاتحادات، بما يسهم في فتح معبر رفح ويطوي صفحة الألم والمعاناة لقراية مليوني إنسان داخل أسوار القطاع المحاصر.

ووفقاً لأحكام القانون طلب بحر من رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب إسماعيل الأشقر بتلاوة تقرير لجنته.

التقرير

أكد الأشقر في تقريره أن إغلاق معبر رفح يخلق عواقب وخيمة على سكان القطاع من النواحي الصحية والاجتماعية والأكاديمية، منوهاً للأضرار الجسيمة الواقعة على أبناء القطاع، والتفريق المتواصل بين أفراد العائلة الواحدة، وزيادة العزلة لباقي سكان القطاع شارداً واقع عمل معبر رفح من الزاوية القانونية والتشغيلية على النحو التالي:

أولاً: الوضع القانوني للمعبر

أشار التقرير لكون معبر رفح منفذاً أساسياً لتنقل الأفراد والبضائع، مؤكداً على حق المواطنين بالتنقل والسفر وفقاً للقانون الوطني الذي أشار في المادة رقم (20) من القانون الأساسي لسنة 2003 ونصت على أن: "حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون".

حق التنقل في القانون الدولي

وأشار التقرير للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي نصت على حرية التنقل منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة (1948) حيث نص على أنه: "لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، وأن لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إلى إليه". منوهاً للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام (1966) الذي نصت المادة (12) منه على أن: "حق كل فرد مقيم بصفة قانونية في الدولة في الانتقال وفي اختيار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم وحق كل فرد في مغادرة أي قطر بما في ذلك بلاده".

جهات الإشراف والرقابة على المعابر

أكد التقرير أن القانون الأساسي الفلسطيني

تصنيف الفئات المسجلة للسفر

الجدول التالي يوضح تصنيفات المسجلين للسفر للعام 2015م



وبناءً على ما تم تقديمه من أرقام وإحصائيات لعمل معبر رفح البري والذي أظهر أن أسوأ الأعوام كان عام 2015م حيث تم فتح المعبر (24 يوماً) فقط، وأيضاً بلغ تكدس الفئات التي بحاجة ماسة للسفر حوالي 25200 شخص.

التوصيات

حمل التقرير السيد محمود عباس وحكومة الوفاق المسؤولية الكاملة عن إغلاق المعبر والآثار المترتبة عن ذلك، وطالبهما بالتوقف الفوري عن حملات التحريض ضد قطاع غزة وخاصة تحريض السلطات المصرية على إقفال المعبر.

ودعا فصائل العمل الوطني والإسلامي لتشكيل لوبي ضاغط على الجانب المصري لفتح المعبر، بالإضافة لدعوة جميع القوى السياسية والنقابية والشعبية لتنظيم فعاليات احتجاجية للضغط على الجانب المصري لفتح المعبر.

وأهاب التقرير بالوسائل الاعلامية المحلية والعربية والدولية لتبسيط الضوء على معاناة سكان القطاع جراء إغلاق المعبر.

وأكد على حث البرلمانات العربية والإسلامية ليقوموا بدورهم في الضغط على الجانب المصري لفتح المعبر، مع ضرورة تجنب معبر رفح التجاذبات السياسية من جميع الاطراف لما له من أهمية كبيرة اتجاه عموم سكان قطاع غزة.

مداخلات النواب

إنهاء الانقسام

بدورها قالت النائب هدى نعيم أن بعض الناس يحاولون ربط إغلاق معبر رفح بوجود حركة حماس في الحكم، مع العلم أن العام 2005 شهد أكثر أيام العام إغلاقاً



ولم تكن حكومة حماس موجودة، ولكن اتفاقية فتح المعبر هي السيئة والتي بحاجة لمراجعة لأنها جعلت الاحتلال يتحكم بمن يدخل ويخرج من المعبر من خلال كاميرات مراقبة.

وشددت على ضرورة أن يبادر النواب بالضغط على الجميع لإنهاء الانقسام، وتابعت "الجميع يعلم أن ابو مازن يعطل المجلس التشريعي انعقاد الاطار القيادي لمنظمة التحرير، وعلينا العمل على حل المشاكل الناتجة عن الانقسام بما فيها إغلاق معبر رفح، والمواطن ينتظر من نواب الشعب مبادرة واضحة لإنهاء الانقسام".

السلطات المصرية لفتحته على مدار الساعة

النواب: استمرار اغلاق المعبر يتسبب بنتائج كارثية ونوصي بتشكيل لجنة برلمانية عليا للإشراف عليه

مصر يخلق عواقب
طاع

الانتخابات الفلسطينية عام 2006 ومن حينها وحتى العام 2007 كان الأوروبيين والسلطة يديرون المعبر وكان يفتح كل شهر 3 أيام، مطالبا تحميل حكومة الوفاق مسئوليتها كاملة تجاه غزة بما فيها معبر رفح، ومطالباً المتضررين من اغلاق المعبر برفع دعاوى في فلسطين وخارج فلسطين خاصة ضد الرئيس عباس وسلطة رام الله. واقترح تشكيل لجنة من النواب على اختلاف كتلهم وقوائمهم البرلمانية ومستقلين تكون لجنة عليا تشرف على المعبر بالتنسيق مع السلطة ومصر.

دعوة مشبوهة

النائب يحيى العبادي قال: "إن اغلاق المعبر جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك للقانون الدولي الإنساني والعمل على فتحه هو جزء من النضال لنيل الحرية، ومن يتحكم بالأرض الفلسطينية الاحتلال، ومطلوب تحرير معبر رفح من الاتفاقيات التي كبلت عمله بوجود الأوروبيين والاحتلال".

وأكد أن أي دعوة لتسليم المعبر هي دعوة مشبوهة تهدف لإعادة المعبر لإشراف الأوروبيين والاحتلال، وهذا يعد جريمة وطنية يجب التصدي لها، ملفتا إلى أن المعبر يتم استخدامه كجزء من أدوات الحصار والنظام المصري والسلطة والاحتلال يشاركون في حصارنا.

قضية سياسية

من ناحيته قال النائب سالم سلامة إن اغلاق معبر رفح هو مشكلة سياسية والأصل التركيز على حقوق التنقل بين الدول من خلال نصوص قانونية واضحة في هذا السياق، حيث لا يجوز لأي نظام منع مواطنين دولة أخرى من التنقل عبر معايير دولية كما تفعل مصر مع غزة الآن، ولا مانع أن يسلم المجلس التشريعي المعبر لجهة محايدة ومهنية.

تعمل بشكل سريع على فتح المعبر ورفع الحصار عن القطاع. وقال: "إغلاق معبر رفح يهدف إلى حمل الناس على التمرد والهبة في وجه حماس، وهو أمر بعيد المنال، أما دعوة تسليم معبر رفح فهي دعوة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، وكما خطفوا الحكومة وتركوا بلا رواتب وبلا نفقات تشغيلية، يريدون تحويل عائدات المعبر لخزينة رام الله والاستمرار في تركيع شعبنا لقبول الاحتلال والتخلي عن المقاومة".

جريمة دولية

بدوره أكد النائب محمد فرج الغول أن إغلاق معبر رفح يعتبر جريمة دولية والأصل فتحه على مدار الساعة، ملفتا أن التقرير خلى من ذكر أعداد الراغبين بالعودة إلى القطاع من الفلسطينيين، ولم يحصر عدد الوفود الأجنبية التي منعت من دخول المعبر، ولم يأتي التقرير على ذكر تعرض بعض المواطنين للاختطاف من معبر رفح، ولم يذكر عدد الوفيات والمتضررين نتيجة الاغلاق ومنع السفر.

على الجميع تحمل مسؤولياته

النائب مروان أبو راس قال أن إغلاق المعبر هو اتفاق بين مصر وعباس ويجب أن تعلم المؤسسات الدولية حجم الكارثة الناجمة عن اغلاقه حتى يتحمل الجميع مسؤولياته، ملفتا إلى أن سفارة فلسطين تتلقى رشاي من بعض المسافرين وهو ما يسمى بكشوفات التنسيق، مناشدا علماء الأزهر بوقفه جادة تجاه اغلاق معبر رفح والحصار.

لجنة برلمانية للإشراف على المعبر

أما النائب خليل الحية فقد أكد في مداخلة أن إغلاق المعبر سياسي المشكلة بدأت منذ



وتنازلت عن الحكومة ولا مشكلة لديها في تسليم معبر رفح، والمطلوب أن تتحمل حكومة الوفاق مسئولياتها في كل الملفات على قاعدة الشراكة.

النائب عاطف عدوان

أما النائب عاطف عدوان فقد أشار في مداخلة له أن اغلاق المعبر يهدف لإخضاع غزة للاحتلال وقتل روح المقاومة وهذا يتم بالتنسيق مع السلطة بقيادة أبو مازن، وقال: "إن الاغلاق تخطي كل التوقعات وصنع أزمة إنسانية كبيرة تتحمل مصر مسئوليتها لأنها تمنع عن غزة الغذاء والدواء". وأضاف متعجبا: "أن النظام مصر الحالي خلط الأوراق، فجعل من العدو صديقا والصديق الجارا!".

أمنية لن تحدث

النائب يونس الأسطل ذكر محاصرينا بأن هناك معبرا في الاخرة اسمه الصراط سيمر عليه كل الناس لكن بعض الناس يفلتون والآخرين في جهنم يقعون، مناشدا مصر أن



أزمة كبيرة

من ناحيتها قالت النائب جميلة الشنطي أن التشخيص في التقرير جاء بعدد القادمين والمغادرين، وأغفل أهم نقطة تخلق الأزمة وهي معرفة العدد الفعلي للمغادرين والقادمين، وعدد المفترض دخولهم من خلال المعبر، مشيرة لأن هناك أعداد كبيرة في الخارج ينتظرون فتح المعبر ليعودوا إلى غزة.

المرحلة الأسوأ

بدوره أشار النائب مشير المصري إلى أن أزمة معبر رفح ممتدة وهذه المرحلة الأسوأ في تاريخ المعبر من حيث أيام إغلاقه، ومصر كانت تتعامل مع كل الجهات التي تدير معبر رفح في الجانب الفلسطيني

من الاحتلال البريطاني والاسرائيلي والسلطة وعندما أصبح المعبر فلسطيني مصري خالص أغلقت المعبر. وأكد أن حماس من منطلق حرصها على الوحدة تخلت



أكد أن المجلس التشريعي أقر قانون المعلم لحماية حقوقه د. بحر: يجب أن تكون المناهج التعليمية خادمة لشعبنا وقضيته الوطنية



وتحرير وطنه واستعادة حقوقنا وعلى رأسها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجرهم منها الاحتلال عام 1948م، داعياً التحالف الإسلامي لمحاربة الارهاب لوقف جادة وموقف حقيقي في مواجهة الإرهاب الصهيوني ضد شعبنا ومقدساتنا الإسلامية.

الشهداء من الطلبة وخاصة المنتفضين في القدس والضفة الغربية والذين هم شعلة الانتفاضة الحالية في وجه الاحتلال وممارساته التعسفية بحق شعبنا ومقدساته هناك. وأكد على أن شعبنا سيستمر في مقاومته وانتفاضته حتى نيل حقوقه كاملة

مثمناً دور المعلم في بناء جيل النصر والتحرير وعطاؤه غير المحدود في خدمة الوطن ورفع نسبة التعليم التي وصلت في فلسطين إلى الأولى مقارنة بالدول العربية والإسلامية المجاورة. كما عبر عن فخره بطلبة فلسطين في كل ربوع الوطن وأبرق بالتحية إلى أرواح

بلدية خان يونس لتكريم عدد من المعلمين المتميزين بمناسبة يوم المعلم الفلسطيني، بحضور رئيس البلدية م. يحيى الأسطل، ونقيب المعلمين، ولقيف من معلمي المحافظة. وأشار بحر لأن المجلس التشريعي أقر قانون المعلم حماية له ولحقوقه،

شدد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني على ضرورة أن تكون مناهج التعليم في فلسطين خادمة لشعبنا وقضيته الوطنية وتغرس في أبنائنا حب الوطن والانتماء له، جاءت تصريحات بحر خلال كلمة ألقاها بحفل نظمته نقابة العاملين

النائب المصري: بوصلة سلاح حماس واضحة وثابتة

ودعا المصري لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة ووقف ما أسماه بـ "سياسة خلق الأزمات للشعب الفلسطيني"، وقال: "هذه السياسات فشلت طيلة العقد الماضي ولم تزد حماس إلا قوة عسكرية والتفافا شعبيا وثقة بمشروعها المقاوم".

وهي تشير دوماً نحو القدس وتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال". وأضاف: "سلاح المقاومة الفلسطينية وحركة حماس على رأسها، موجه للاحتلال الإسرائيلي، ولا نتدخل في أي شأن عربي أو إسلامي، وبخاصة الشأن المصري".

أكد النائب مشير المصري، أن "يد حماس مازالت ممدودة للمصالحة على قاعدة التمسك بالثوابت الفلسطينية والاتفاقات الوطنية والفصائية السابقة". وأوضح المصري في تصريحات خاصة بمناسبة الذكرى 28 لانطلاقة "حماس"، "أن بوصلة سلاح حركته واضحة وثابتة،

النائب هدى نعيم تشارك اليوم دراسي لذوي الإعاقة

شاركت النائب بالمجلس التشريعي هدى نعيم عضو لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بورقة بحثية بعنوان (واقع اهتمام المجلس التشريعي بقضايا ذوي الإعاقة) وذلك خلال اليوم الدراسي الذي عقد في مدينة غزة بعنوان التمكين المجتمعي وأثره على النساء ذوات الإعاقة ونظمه مركز يدا بيد نصنع الحياة وبمشاركة كل من المجلس التشريعي، مؤسسة الهاندي كاب الدولية، الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين بقطاع غزة، مشروع إرادة، شبكة الأجسام الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة الثقافة، زارة الشؤون الاجتماعية، ومجموعة من النساء ذوات الإعاقة، بمشاركة وحضور عدد من الباحثين والمهتمين والمختصين. بدورها استعرضت النائب هدى نعيم خلال الورقة البحثية الدور الكبير الذي قام ويقوم به المجلس التشريعي لخدمة شريحة ذوي الإعاقة سواء من خلال سن التشريعات والقوانين التي تخدم هذه الشريحة المهمة، أو من خلال المتابعة والرقابة على أداء السلطة التنفيذية في تنفيذ حقوق المعاقين حسب القانون ومنها على سبيل المثال حق هذه الشريحة في نسبة 5% من الوظائف العامة المخصصة لها بما يتناسب وطبيعة الوظيفة والإمكانيات المتوفرة. وأوضحت نعيم بأن المجلس التشريعي، ومن خلال لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، أولى أهمية كبيرة لهذه الشريحة، مشددة على أن اللجنة سعت بشكل جاد إلى تفعيل وتطبيق القانون عبر تواصلها مع جميع الوزارات المعنية بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم وديوان الموظفين من أجل تطبيق حق المعاق في الوظائف الحكومية وضمان حصوله على نسبة 5% من الوظيفة الرسمية.

وعرجت نعيم على النظرة التي يواجهها المعاق من المجتمع سواء في المدرسة أو سوق العمل، ودور المؤسسات والوسائل الإعلامية في صوغ برامج تثقيفية تعريفية حول هذه الشريحة، والعمل على تعريف المجتمع باختصاصات المعاقين وإبداعاتهم وإقناع الناس بذلك من أجل تغيير نظرة المجتمع لشريحة المعاقين. وقد خرج اليوم الدراسي بعدد من التوصيات كان أبرزها وضع إستراتيجية وطنية لتمكين ذوي الإعاقة بمشاركة الفئة المستهدفة وجميع المؤسسات المهمة وإعداد أجندة وطنية للأبحاث المرتبطة بذوي الإعاقة وخاصة فئة النساء وتفعيل الأنظمة التي تخدم هذه الشريحة، مع ضرورة حث الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في المشهد الوطني والاجتماعي والثقافي بكافة جوانبه.

نواب غزة يهتفون مدير مركز شرطة الشاطئ، ويستقبلون وفداً من الصيادين

التواصل مع مركز الشرطة. ويستقبلون وفداً من الصيادين إلى ذلك استقبل النائبان عن محافظة غزة، أحمد أبو حلبية وجمال نصار في مكتبهم وفداً من الصيادين، الذين بدورهم أطلعوا النائبين على ظروف الصيادين والمشاكل التي يعانون منها، وخاصة مضايقات الاحتلال اليومية لهم وملاحقتهم المستمرة وإطلاق النار على مراكزهم ومصادرهم أحياناً. بدوره ثمن النائب أبو حلبية دور الصيادين وإصرارهم على ممارسة مهنتهم في ظل مضايقات قوات الاحتلال الإسرائيلي وملاحقتهم في عرض البحر، مؤكداً دعم النواب للصيادين والوقوف بجانبهم، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم اليومية من خلال التواصل مع المؤسسات ذات العلاقة وجهات الاختصاص.

سلسلة الزيارات التي يقوم بها نواب محافظة غزة لتفقد سير العمل في المراكز والتعرف على احتياجات المراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية. ومن جانبه رحب المقدم ماهر الحلبي بالوفد الزائر مبيناً أهم المشاكل التي يعاني منها مركز الشاطئ من حيث قلة الإمكانيات المتاحة ونقص الميزانيات التشغيلية في ظل تخلي حكومة الوفاق عن متابعة احتياجات المؤسسات الحكومية في قطاع غزة معرباً عن أمله في حل بعض الإشكاليات العالقة. وشكر المقدم الحلبي في نهاية الزيارة وفد النواب على تواصلهم الدائم آملاً بمزيد من التواصل والتعاون المشترك، ووعده وفد النواب بالعمل على خدمة المواطنين وتذليل العقبات التي تواجه المؤسسات المختلفة في

هنأ وفد من نواب محافظة غزة مدير مركز شرطة الشاطئ المقدم ماهر الحلبي بتوليته مهام منصبه الجديد، وضم الوفد الزائر كل من النواب، مروان أبو راس، محمد فرج الغول، وكان في استقبالهم مدير المركز المقدم ماهر الحلبي، ونائبه المقدم أشرف كريزم، وعدد من الضباط ومدراء الأقسام في المركز. وقدم النواب التهنئة للمقدم الحلبي بمناسبة توليه مهامه مديراً للمركز، مباركين له ثقة قيادة الشرطة به وإدارته الحكيمة، مشيرين لأنه سبق وأن تولى عددًا من المناصب القيادية والإدارية في جهاز الشرطة الأمر الذي يدل على مدى الخبرة التي يتمتع بها، متمنياً له مزيد من التقدم والنجاح في إدارة المركز. وأكد النواب أن هذه الزيارة تأتي ضمن

استضافت الخبير الصاوي عبر "السكاى بي" اللجنة القانونية تعقد ورشة عمل وتناقش مشكلات الصياغة التشريعية



عقدت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي ورشة عمل حول إشكاليات صياغة القوانين والتشريعات القانونية، بحضور رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، ومشاركة عدد من المستشارين القانونيين بالتشريعي، بالإضافة لموظفي ديوان الفتوى والتشريع، ومستشارين قانونيين بوزارة الداخلية، ومجلس الوزراء.

واستضافت الورشة خبير القانون والشؤون البرلمانية بجامعة القاهرة د. على الصاوي الذي قدم وجهة نظر قانونية حول صياغة القوانين والتشريعات، وأوضح اهتمامات الدول العربية بهذا الجانب المهم لتنظيم حياة المواطنين، وترسيخ سياسات وقواعد الحكم

الرشيدي. وبين الصاوي في مداخلته السياسات التشريعية، موضحاً الفرق بين صانع وصائغ التشريع، ومشيراً للخطوات والقواعد التي يتم من خلالها وضع التشريع وصياغته، وعرج الصاوي على القواعد التي يتم من خلالها وضع التشريعات في البلدان العربية. بدوره شكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الخبير الصاوي على دوره في تأهيل كوادر قانونية فلسطينية. وفي ختام الورشة دارت نقاشات قانونية حيوية ومهمة، طرح الحضور خلالها مجموعة من الأسئلة والاستفسارات أجاب عليها الصاوي بوضوح وكانت جميعها حول صياغة التشريعات وكيفية تطوير العمل البرلماني التشريعي.

عقدتها لجنتي الموازنة والاقتصادية بالتشريعي

ورشة عمل توصي بتشكيل لجنة وطنية موسعة لإدارة ملف الصحة



عقدت لجنتي الموازنة والشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس التشريعي ورشة عمل حول أزمة وزارة الصحة وسبل علاجها بحضور رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان، ورئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار، وبمشاركة النواب عبد الرحمن الجمل، وخميس النجار، بالإضافة لأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، وبمشاركة رئيس هيئة الزكاة الفلسطينية علاء الرفاتي، ووكيل وزارة التخطيط ابراهيم جابر، ووكيل وزارة الصحة يوسف ابو الريش، ومدير عام الموازنة في وزارة المالية خليل شقفة.

بدوره افتتح النائب جمال نصار الورشة مبيناً هدفها المتمثل بمناقشة أزمة وزارة الصحة المتفاقمة وسبل علاجها، مؤكداً على خطورة الانعكاسات السلبية اللازمة، آملاً أن يتم في ختام اللقاء تشكيل لجنة أمانة للمتابعة وإيجاد الحلول المناسبة. من جهته استعرض وكيل وزارة الصحة يوسف أبو الريش مشكلات وزارته مشيراً إلى أن معظم حكومات العالم تعتبر وزارات الصحة عبئاً عليها، وتسعى لأن تكون وزارة الصحة منظم للخدمات وليس مقدماً لها، مستدرِكاً بالقول: "لكن هذا الأمر مختلف بغزة حيث تقدم وزارة الصحة وتنظم الخدمة في نفس الوقت، كما أن التأمين الصحي تابع لنا في وزارة الصحة بخلاف كثير من بلدان العالم التي جعلت منه مؤسسات مستقلة".

ونوه أبو الريش لأن 30% من مستهلكات الوزارة كانت تأتي عبر معبر رفح وقد توقف هذا الأمر تماماً، موضحاً أن جزء من المنظمات الدولية التي كانت تتعامل مع وزارة الصحة بغزة أنهت معاملاتها

بحجة وجود حكومة الوفاق.

وأشار لأن وزارة الصحة بحاجة إلى موازنات تشغيلية تقدر بمبلغ (20) مليون شيكل شهرياً، في حين أن الإيراد الشهري للوزارة يبلغ (2.3) مليون شيكل شهري، أي لدينا عجز شهري قيمته (18) مليون شيكل تقريباً، بالإضافة لمبلغ يتراوح بين (30-40) مليون دولار سنوياً للأدوية والمستلزمات الطبية فقط. وفيما يتعلق بالموارد البشرية قال أبو الريش أن معدل التوظيف الطبيعى سنوياً في وزارته هو (700) موظف، لم يوظف منهم عامي 2014 و2015 سوى (200) موظف فقط، بالإضافة لتوقف مشاريع التشغيل المؤقت، وتقديم (270) موظف لإجازات مفتوحة.

ومضى يقول: "في الوضع الطبيعى يجب أن يكون ممرض لكل سرير في العناية المركزة، نحن لدينا ممرض واحد لكل (8)

أسرة، ولدينا مخزون استراتيجي يكفي لـ (6) شهور فقط ولن تستطيع الوزارة الصمود بعد ذلك".

من جهته دعا رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان للتفكير بشكل ابداعي لحل المشكلة مطالباً في الوقت ذاته وزارة المالية بزيادة الموازنات التشغيلية للوزارة بحيث لا تقل عن (3) مليون شيكل.

أما وكيل وزارة التخطيط ابراهيم جابر فاعتبر أزمات وزارات القطاع سياسية بامتياز، وقال: "نحن ننجح في عملية التشخيص والتخطيط، لكننا نفشل في عملية العلاج والاصلاح بسبب الحصار المفروض". داعياً لتجزئة المشكلة والعمل على حلها بشكل ابداعي.

من جانبه علق أمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون خلال مداخلة شدد فيها على ضرورة فتح حساب

خاص لوزارة الصحة وفتح المجال أمام المتبرعين والمانحين لتمويله، مؤكداً على السير في اتجاهين: وهما خطة عاجلة لتأمين الاحتياجات الاساسية، وخطة طويلة الاجل كبناء وتطوير البنية التحتية للوزارة.

بدوره عقب رئيس هيئة الزكاة علاء الرفاتي على المشكلة مقترحاً محددات لحلول الأزمة كترشيد النفقات، وإعادة النظر في أسعار الخدمات، وتجزئة المشكلة، والتأكيد على دور القطاع الخاص في حل المشكلة، وفتح حساب خاص للصحة لجمع التبرعات، مع مشاركة الفصائل والقوى في هذا الملف. وفي نهاية الورشة أثنى عدد من نواب المجلس ولقيف من الحضور على اقتراح تشكيل لجنة وطنية مستقلة لإدارة الملف.

النائب الجمل

يستقبل رئيس بلدية البريج



استقبل النائب عبد الرحمن الجمل، رئيس بلدية البريج محمود عيسى، وذلك في مطلع الأسبوع الجاري في مكتب نواب المحافظة الوسطى، وناقش معه قضايا عديدة تتعلق بالمواطنين والخدمات التي تقدمها البلدية لهم. وأشاد النائب الجمل بالجهود التي تبذلها بلدية البريج من أجل تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين والعمل على راحتهم، وناقشاً معاً عديد القضايا ذات الصلة بتجويد خدمات البلدية، بدوره استعرض عيسى العديد من الانجازات التي حققتها بلديته خلال العام الجاري، منوهاً لأبرز المعوقات التي تواجه البلدية وطواقمها العاملة. وفي نهاية اللقاء تم الاتفاق على التعاون من أجل تذليل العقبات التي تعترض المواطنين، وضمان وصل خدمات البلدية لجميع المناطق الواقعة داخل إطار ونفوذ البلدية.

التشريعي يشيد بدور نشطاء الاعلام الجديد في دعم انتفاضة القدس

أشاد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بنشاط الاعلام الجديد في دعم انتفاضة القدس، وقال خلال مشاركته في هاشتاج حماس 28 الذي انطلق من منزل نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس اسماعيل هنية في مخيم الشاطئ مخاطباً المقاومين على الجبهة الإلكترونية: "إن مشاركتكم في هاشتاج حماس 28 هي تجسيد لقيم الحرية والكرامة والعزة والعدالة، ولمشاعر النبل والإباء الفياضة، فلکم منا كل الحب وكل الوفاء وكل التقدير لهذا الجهد الرائع والعمل المبارك الميمون". وأشار لأن حماس في ذكرى انطلاقها قد عززت روح المقاومة وأعادت الثقة في نفوس الأمة وبثت الأمل في الأجيال بأن الانتصار على اليهود ليس أمراً مستحيلاً بل يمكننا جداً.



وفد من التشريعي يقدم واجب العزاء بالشهداء الأغا وماضي



عام 1948، ودعا أهلنا في القدس والضفة إلى الصمود والثبات حتى التحرير.

وعبر بحر عن اعتزازه بالشهداء الذين ضربوا أروع الأمثلة في التصدي والصمود، وقدموا للشعب الفلسطيني نموذجاً رائعاً في العطاء، وجدد العهد مع الله ثم مع الشهداء ومع أبناء الشعب على أن نبقي الأوفياء لدماء الشهداء حتى تحرير المسجد الأقصى. وأكد أن الاحتلال ما زال يرتكب جرائم بحق الإنسانية ومخالفة للقانون الدولي الإنساني، مطالبا بالعمل على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية بالتعاون مع أحرار العالم لتقديم قادة الاحتلال للمحاكم الدولية على جرائمهم التي ارتكبوها بحق الإنسانية في غزة خلال الحروب العدوانية على قطاع غزة، مبينا أن الجرائم لا تسقط بالتقادم ولشعبنا الحق في مقاضاة الاحتلال.

والقدس. وعبر بحر عن اعتزازه والوفد المرافق له بعائلة الاغا وعائلات خانيونس كافة، وكل عائلات فلسطين وشهادتها الذين ضربوا أروع نماذج التصدي والصمود في وجه الكيان الغاصب، وما زالوا كذلك حتى تحرير فلسطين والقدس.

الشهيد ماضي

إلى ذلك قدم الدكتور بحر والنائب عبد الرحمن الجمل، وأجب العزاء لذوي الشهيد سامي ماضي الذي ارتقى مؤخراً خلال المواجهات مع جنود الاحتلال في المناطق الحدودية شرق مخيم البريج. ولفت بحر إلى أن الشهداء يمضون على طريق النصر والتحرير ودمائهم وقود انتفاضة الأقصى، مبينا أن شعبنا سيستمر على هذا الطريق ولن يخذل الشهداء والجرحى وكل من ضحى من أجل تحرير فلسطين، مؤكدا أن انتفاضة الأقصى مستمرة بإيمان وعطاء شباب أهلنا في القدس والضفة الغربية والمناطق المحتلة

قدم وفد برلماني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، والنائب يونس الأسطل، والنائب يونس أبو دقة، والنائب خميس النجار وأجب العزاء لذوي الشهيد محمود الأغا الذي ارتقى خلال المواجهات مع جنود الاحتلال في المناطق الحدودية شرق مدينة خان يونس.

وأشاد بحر بعائلة الاغا وتضحياتها مستذكراً شهداء العائلة الذين مضوا على مدار عقود من النضال ضد الاحتلال، مؤكداً على أن دماء شهداء العائلة وبقية عائلات فلسطين ستبقى نبراساً يضيء لنا الطريق نحو استكمال مسيرة التحرير التي بدأت من غزة منذ العام 2005م بالانسحاب الصهيوني من القطاع، ومشيراً لأن قافلة الشهداء ماضية وشعبنا لن يخذل الشهداء والجرحى وكل من ضحى من أجل تحرير فلسطين

آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد



وُلِدَ الْهُدَى فَالْكَائِنَاتُ ضِيَاءُ

مثل يوم أمس قبل (1437) عام هجري مضت كان موعد البشرية مع مولد سيدها محمد صلى الله عليه وسلم، بمولدك سيدي يا رسول الله أشرق شمسٌ عظيمة فعم نورها أرجاء الأرض، أراد الله تبارك وتعالى وقدر الله غالب أن يكون ابتداءً ومنشأً لإصلاح الكون من الجزيرة العربية، تلکم الصحراء القاحلة آنذاك التي صدرت للعالم الحضارة والأخلاق والعلم والقيم الإنسانية فيما بعد. نحن هنا لا نستطيع أن نعالج كل ما يتعلق بمولد نبينا صلى الله عليه وسلم، غير أنني أتناول في هذه السطور القليلة بعضاً من سيرته العطرة في إدارة شؤون الدولة وإصلاح المجتمع، وهي أمور نحن كأمة مسلمة على وجه العموم، وكشعب فلسطيني خصوصاً بأمس الحاجة لها، حتى نتتبع خطواته ونلتهمس هدهداه وننهض بواقعة كما فعل صلى الله عليه وسلم، وأبدأ بالتفصيل على النحو التالي:

إصلاح المجتمع

أذاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كل الفروقات والتشنجات والعصبية التي من شأنها إعاقه نمو المجتمع المسلم، وجعل العصبية الجاهلية خلف ظهره، ووضع ربا الجاهلية ودماءها وأوزارها، وأتم المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار فباتوا إخوة من الدين والعقيدة، ومضى بالمجتمع نحو التقدم والتماصك ووحدته الوطن، فكان مجتمعاً قوياً فتياً متماسكاً، بالمعنى العصري كان مجتمع يتمتع بأسباب القوة والسيادة، فأين نحن من هديه وسياساته في احتواء المجتمع وأفراده بمختلف توجهاتهم.

إدارة شؤون الدولة

لقد عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحكمة بالغة على ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد في إدارته لشؤون دولته دولة الإسلام العظيم، وكان حاني على الرعية، رحيماً بهم، لا شبع حتى يشبعون هم، وما قصة ربط وزيريه الحجر على بطنيهما منا ببعيد حيث كان يربط حجرين، كيف لا وهو الرحمة المهداة، وأقام رسولنا العدل بين الناس وعموم الرعية، ووقف بجانب الضعيف حتى أخذ حقه، وناصر المظلومين، وضرب الظالمين بيد من حديد، حتى ساد الأمن والأمان، وبات الناس في عهده وحكمه سواسية كأسنان المشط، وهذه هي البراعة في إدارة دفة الشؤون الداخلية للبلاد، فهل حرصنا على الاقتداء به.

العلاقات الدولية

عمل صلى الله عليه وسلم على توسيع رقعة حكمه من خلال السرايا والغزوات في عهده، بل ومن خلال القدوة الحسنة بهدف ترغيب وتعريف الناس بالإسلام وأخلاق أهله، وخاطب الملوك والأمراء في إمبراطوريات الجوار من حوله دعاهم للإسلام، ورغبهم فيه ورهبهم من قتال المسلمين، حتى دخل الناس في دين الله أفواجا، واشتهرت دولة الإسلام بقوتها وتحالفاتها، كان رسولنا بارعاً في اختراق التحالفات الدولية والنفوذ لمراكز القوى البشرية من حوله، ليعلمنا عدم الصمت على محاصرة الأمم لنا، وليقول للحكام من بعده على عاتقكم يقع مسؤولية بناء التحالفات الدولية لخدمة شعوبكم ورعاياكم، وليوصي زعماء عالمنا بالعمل الحثيث والتواصل مع الساحات الدولية لضمان حقوق وخدمة المسلمين.

الخاتمة

في ذكرى مولد رسول الإنسانية ومعلم البشرية صلى الله عليه وسلم نذكر أرباب أمتنا بمنهاجه في العدل بين الرعية، والرحمة بالإنسان، وقيم أخرى لا يتسع المقام لذكرها، فهل استذكرنا منهاجه في النهوض بواقع الأمة وعملنا على منواله ومضيئنا على طريقته، لنصل بمجتمعاتنا إلى حيث بر الأمان.

■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps

